

ومن شأن ذلك أن يحدث آثارا توسيعية كونه يتسبب في زيادة الطلب الفطري وتوسيع دائرة النشاط الاقتصادي. أما لو جاءت أموال القروض من مبالغ كانت مشتركة في النشاط الاقتصادي، أي أنه كان من الممكن توجيهها نحو الاستثمار في القطاع الخاص لو لم تقم الدولة بامتصاصها عن طريق القرض، فإن ذلك يؤدي إلى حصول منافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام على الأموال المدخرة بالشكل الذي يعمل على رفع أسعار الفائدة وهذا ما تسبب في حصول آثار انكمashية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الخاص لا سيما وإن سعر الفائدة يعد جزءاً من التكلفة التي يتحملها المشروع الاقتصادي والتي تقلل من مستوى أرباحه على أن هذه الآثار الانكمashية يمكن أن تتلاشى إذا استخدمت الدولة حصيلة القرض في تمويل إنجاز استثماري